

آلية تمويل وخلق المؤسسات المصغرة عن طريق "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)"

"Mechanism of financing and creation of micro-enterprises through the National Agency for Microcredit Management (ANGEM)"

يحيى حولية^{1*}، أسماء بن عربية²

¹ المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت / الجزائر، Haoulia-yahia@hotmail.fr

² جامعة وهران 2 محمد بن أحمد - وهران / الجزائر، benasmaa@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2020/04/12

ملخص:

إن لقطاع PME دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال ما يقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة و خلق روح المبادرة والابتكار وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والعمالة. لهذا عمدت الجزائر في السنوات الأخيرة الى تشجيع قطاع PME، بهدف إيجاد فرص تشغيل عن طريق تحسين أداء اليد العاملة وتنميتها وتطويرها، ولتحقيق هذه الأهداف لجأت الحكومة الى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع و من تلك الأجهزة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تجسد أهم أولوياتها في التشغيل ومكافحة البطالة، رغم هذه الجهود لا تزال مساهمة القطاع في زيادة النمو الاقتصادي وخلق مناصب العمل منخفضة.

الكلمات المفتاحية: آليات التمويل، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تصنيف: (JEL):G21.

Abstract

The PME sector has an important role to play in the economic development of any country, through its contribution to the creation of new job opportunities, the creation of entrepreneurship and innovation, and achieving a growing increase in the volume of investment and employment.

Therefore, in recent years, Algeria has promoted the PME sector, with the aim of creating employment opportunities by improving the performance, and the development of the labor force. Despite these efforts, the sector's contribution to increasing economic growth and job creation remains low.

Keywords: financing mechanism, Small and Medium Enterprises, ANGEM

JEL classification:G21.

المقدمة:

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين الإقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي وذلك نظرا لتميزها بسرعة إنشائها و خصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه كأداة فاعلة للتوسع الاقتصادي و ذلك لمساهمتها في التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة الإقتصاد، فهي بمثابة المحرك القاعدي للإقتصاد، خاصة و نحن في زمن العولمة و المنافسة الإقتصادية و تحرير التجارة، و التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لذلك تقوم الدولة الجزائرية، بتشجيع قيام مثل هذه المؤسسات، والعمل على ترفيقها و تأهيلها.

و في هذا الإطار قامت الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، إذ قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هيكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الإقتصادية، و وفقا لهذا التوجه تأتي مداخلتنا هذه لتسلط الضوء على أحد هذه الهياكل الداعمة لإنشاء و متابعة و تمويل المؤسسات الصغيرة و هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصرفي (ANGEM) محاولين بذلك توضيح آلية تمويل وخلق المؤسسات المصرفية عن طريق "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصرفي (ANGEM)".

و قسمت المداخلة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المحور الثاني: قنوات تمويل و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المحور الثالث: جهاز القرض المصرفي على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصرفي ANGEM

المحور الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

← تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 م عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ، و تعتبره مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل (يوسف قريشي، 2005، ص.19)

◀ تعريف الاتحاد الأوروبي:

في سنة 1996 قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف الجديد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي (شعباني إسماعيل، 2003، ص.63)
 -تشغل أقل من 250 عامل.
 -أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
 -والتي تراعي مبدأ الاستقلالية. وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %.

الجدول 1: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	09	-	-
الصغيرة	49	07 مليون يورو	05 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: Roger.Mochrat, ressué ou PME. Dunod, Paris, 1991, P38.

◀ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة في الماضي كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، لقد أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات (بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، 2006، ص.321):

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.
- تستوفي معيار الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار الربع فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

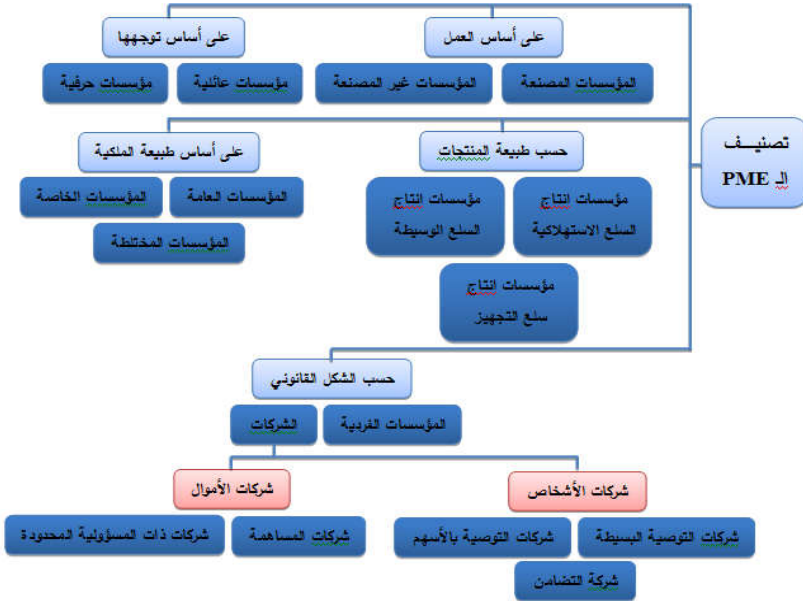
المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسة المصرفية	01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص 22.

ثانياً: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد في الحياة الاقتصادية العديد من الأشكال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف في أنماط و مجالات أنشطتها الاقتصادية، حجم أعمالها و إمكاناتها المادية و لكثرة الاختلاف فيما بينها، فإنها تصنف إلى أشكال مختلفة يمكن توضيحها حسب الشكل 1 كالتالي:

الشكل 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز الـPME بعدة صفات و خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

أولاً: سهولة التأسيس (النشأة) (إسماعيل بوخاوة، عبدالقادر عطوي، 2003، ص.837)

تستمد الـPME عنصر السهولة في انتشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، حيث أنها تستند في الأساس الى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، و هذا ما يتناسب مع البلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

ثانياً: سهولة و بساطة التنظيم

وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام و التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة و اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ. (عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، 2010)

ثالثاً: إستقلالية الإدارة

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها، إذ في كثير من الأحيان يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات و تحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة.

رابعاً: مركز التدريب الذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم و يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلاً وهي بهذا والمعنى تعد منبتاً خصباً لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات.

خامسا: توفرها على نظام داخلي يتميز بقلّة التعقيد (قدي عبد المجيد، 2002، ص.143)

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

سادسا: جودة الإنتاج

إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

سابعا: توفير الخدمات للصناعات الكبرى

إن PME تستجيب لطلبات الصناعات الكبرى بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة، أيدي عاملة..)، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل. بالإضافة إلى الخصائص السابقة نذكر (صلاح حسن، 2003، ص.29):

- ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع.
- الميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان.
- كثافة العمالة بحيث تساهم في توفير المزيد من فرص العمل.
- ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص، ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة.
- محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والتوسيع والتحديث.
- الأثر المباشر للعائد في توفير الحاجات الأساسية لمالكها.
- الاعتماد على المواد الأولية المحلية.
- تلبية طلبات المجتمع المحيط.
- الدور البارز للمرأة فيها.

المحور الثاني: قنوات تمويل و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولاً: قنوات تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في سبيل ترقية و الدعم المالي للمالي للPME قامت الحكومة الجزائرية الى جانب سنها للنصوص التشريعية والقواعد المتضمنة السياسة الاقتصادية والقوانين المالية بإنشاء هيئات تمويلية وباستحداث مجموعة من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، خاصة أمام مشكلة عزوف البنوك عن منح القروض لهذه المؤسسات، وفيما يلي نوضح آليات تمويل PME الجزائرية.

◀ أولاً: مصادر التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشكل 2 يوضح مصادر التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختصار:

الشكل 2: مصادر التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين

◀ ثانياً: مصادر التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشكل 3 يوضح مصادر التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختصار:

الشكل 3: مصادر التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: تطوير وترقية آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أهم العقبات التي يجب تجاوزها عند إنشاء الـPME في غالب الأحيان يلجأ المستثمرين أساسا الى الإدخارات الخاصة والعائلية، كما أن الإحصائيات التي خلصت اليها التحريات التي قام بها البنك العالمي تؤكد أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تم إنشاؤها بتمويل ذاتي بنسبة 100%، مما يؤكد محدودية إنشاء المؤسسات وهو ما استدعى التفكير في آليات متنوعة وفعالة لتسهيل عملية التمويل.

أولاً: تطوير دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت الخدمات البنكية التي تمارسها البنوك التجارية في الوقت الحالي تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها وتقنياتها بسبب علاقتها بالحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، فلم تعد وظيفة البنوك التجارية قاصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في عبارة أن البنوك تقتصر لكي تقرر، أي أنها وسط بين المقرضين والمقرضين للأموال، هدفها قبول الودائع ومنح القروض للمؤسسات التجارية والصناعية وخلافها، الى جانب قيامها بالخدمات البنكية الأخرى، بل تعدت إلى القيام والاضطلاع بعمليات بنكية لم تعدها من قبل وذلك نظرا للمنافسة الشديدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن البنوك في العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا لم تسير التطور الحالي الذي تعيشه البنوك في الدول المتطورة، حيث أدخلت هذه الأخيرة الوسائل الحديثة في عملها وبذلت الجهود في تنمية العنصر البشري وابتكرت وسائل مرضية ومغرية لجذب مدخرات الزبائن ونوعت عملياتها وخدماتها في حين وقفت البنوك الجزائرية عند الوظيفة التقليدية، مما جعلها تواجه تحديات عميقة فرضتها لمواجهة التطورات الحديثة التي طرأت على المهنة البنكية، مما جعلها تعاني من جملة من النقائص ونقاط الضعف التي حدثت من فعاليتها كجهاز تمويلي. (خوني رايح، حساني رقية، 2003، ص.12)

ثانيا: إنشاء إطار دائم للتشاور بين البنك و الوزارة

تم التوقيع على اتفاق بروتوكول تعاون بتاريخ 2001/12/23 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع الـPME والبنوك العمومية. "البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك التنمية المحلية" و التزم مسئولو البنوك من خلاله بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسسة، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

-وضع في متناول المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاعات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة.

-توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب تشغيل.

-وضع برامج تكوينية لصالح مسيري المؤسسات و إدارات البنك حول إجراءات تقديم تدفقات مالية "ترقية الأعمال القيمة المضافة"....

-مرافقة ودعم الPME ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.

في ظل عدم كفاية التمويلات المقدمة من قبل البنوك التجارية وهيئات تمويل الPME الجزائرية للقطاع، فإنه لا بد من تشجيع تواجد المؤسسات المالية المتخصصة في الجزائر والتي تتولى مهمة توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات.

◀ ثالثا: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة البنوك في إطار سعيا المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية و مواجهة للتحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنوع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة، ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل الPME أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول تتطلب توافر المعطيات التالية (عبد الحكيم عمران، 2006، ص.66)

○ تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات و اتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة و الفعالية وذلك الاهتمام بـ:

- توفير أدوات و دعائم تسيير القروض.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للPME.
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر و مؤسسات التمويل التأجير.

○ المرافقة و المساعدة الدائمة للPME و خاصة في الميادين التالية:

- الدخول في مشاريع التعاون و الشراكة.

- إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
 - مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية.
 - الدخول إلى الأسواق المالية.
- التعاون و التنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم الـ PME لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.

المحور الثالث: جهاز القرض المصغر على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر ANGEM

أولاً: صيغ التمويل

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100.000 دج، و قد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات و التي تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك. تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع (angem,2017)

الجدول 3: جدول مختصر لأنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	1%	70%	29%	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ثانيا: الإعانات و الامتيازات المقدمة

1. المرافقة و التمويل:

- تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط، و التي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000 دج. و قد تصل هذه الكلفة الى مائتا و خمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج

2. الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنائات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:
 - السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪
 - السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪
 - السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪. (angem, 2017)

ثالثاً: الخدمات الممنوحة

أ. الخدمات المالية:

يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة:

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة-مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100.000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة والأدوات ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000 دج. التمويل يقدم كالتالي:

-قرض بنكي بنسبة 70٪ ؛

-سلفة الوكالة بدون فوائد 29٪ ؛

-مساهمة شخصية 1٪.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8)سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3)سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400.000 دج إلى 1.000.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

ب . الخدمات غير المالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين. والهدف هو الدعم، إلى أقصى حد ممكن، و استمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم:

○ الاستقبال في احسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.

- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
 - متابعة جوارية جديدة، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
 - دورات تكوينية لإنشاء و/أو تسيير المؤسسات الجدد مصغرة.
 - اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.
 - معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
 - وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات. (angem, 2017)
- رابعاً: القروض الممنوحة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر* ANGEM
- ◀ توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس: (angem, 2017)

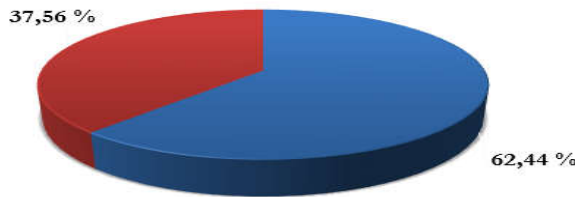
الجدول 4: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

النسبة (%)	العدد	جنس المستفيد
62,44%	497 194	نساء
37,56%	299 139	رجال
%100,00	796 333	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول 4 يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس حيث نلاحظ أن مجموع المستفيدين يقدر بـ 796333 بنما جنس النساء هن المستفيدات الأكثر من جنس الرجال حيث بلغ عددهن 497194 بنسبة تقدر بـ 62,44% مما يعني أن جنس النساء هن المسيطرات من استفادتهم من عدد القروض.

الشكل 4: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول

* - احصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2017

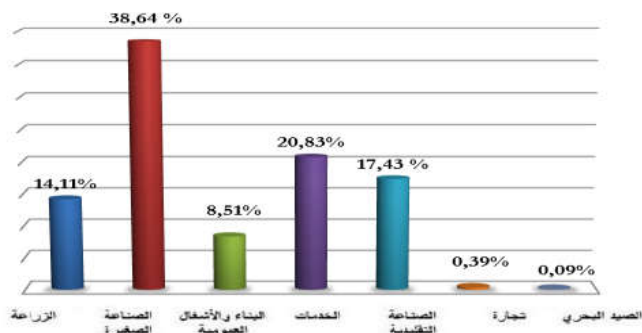
◀ توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط: (angem, 2017)

الجدول 5: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	قطاع الأنشطة
14,11%	112 358	الزراعة
38,64%	307 667	الصناعة الصغيرة
8,51%	67 766	البناء والأشغال العمومية
20,83%	165 853	الخدمات
17,43%	138 815	الصناعة التقليدية
0,39%	3 122	تجارة
0,09%	752	الصيد البحري
100%	796 333	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصرفي
الجدول 5 يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط حيث القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى قطاع الصناعة الصغيرة بعدد القروض الممنوحة المقدرة بـ 307667 قرض و يليها قطاع الخدمات بـ 165853 قرض و بعدها قطاع الزراعة بـ 112358 قرض، مما يعني القطاعات السابقة هي الأكثر ميولا من حيث القروض الموجهة لها، بينما القطاعين الأخيرين قطاع التجارة و قطاع الصيد البحري بـ 3122 قرض و 752 قرض على التوالي.

الشكل 5: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط



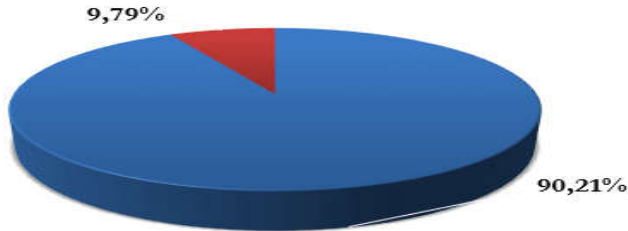
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول

◀ توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل: (angem, 2017)
الجدول 6: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

النسبة حسب برامج (%)	عدد القروض الممنوحة	برامج التمويل
90,21%	718 401	عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية
9,79%	77 932	عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع
100%	796 333	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
الجدول 6 يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل حيث نلاحظ أن نسبة القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية تقدر بنسبة 90,21% و الباقي لنسبة القروض بدون فوائد لإنشاء المشروع، مما يعني ان النسبة الأكبر هي للمشاريع القائمة و المحتاجة لشراء المواد الأولية.

الشكل 6: توزيع القروض، الممنوحة حسب نمط التمويل



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

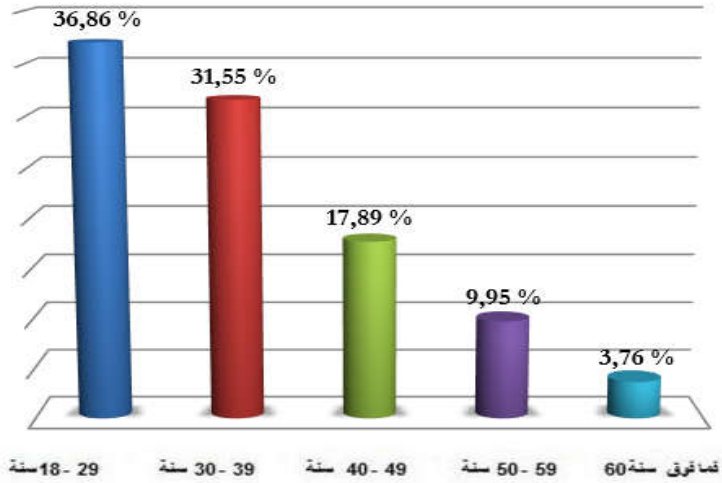
◀ توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية: (angem, 2017)

الجدول رقم 7: توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية

النسبة (%)	العدد	الشريحة العمرية
36,86%	293 504	18 - 29 سنة
31,55%	251 216	30 - 39 سنة
17,89%	142 453	40 - 49 سنة
9,95%	79 206	50 - 59 سنة
3,76%	29 954	فما فوق سنة 60
100%	796 333	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصرفي
الجدول 7 يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية، حيث يلاحظ انه هناك علاقة عكسية بين الشريحة العمرية و العدد مما يعني ان أصغر شريحة عمرية هي أكثر حصولاً على القروض و العكس صحيح بالنسبة للشريحة العمرية الأكبر.

الشكل 7: توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

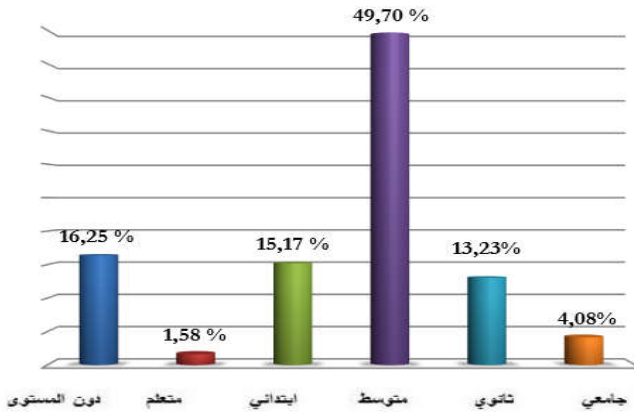
◀ توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم: (angem, 2017)

الجدول 8: توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	(%) النسبة
دون المستوى	129 385	16,25%
متعلم	12 554	1,58%
ابتدائي	120 766	15,17%
متوسط	395 785	49,70%
ثانوي	105 387	13,23%
جامعي	32 456	4,08%
المجموع	765 312	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
الجدول 8 يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم حيث النسبة الأعلى الممنوحة
للذين لديهم مستوى التعليم متوسط بنسبة 49,70% و يليهم من ليس لهم مستوى بنسبة
16,25% و النسبتين الأخيرتين للمستوى الجامعي و المتعلم بنسبة 04,08% و 01,58% على التوالي،
مما نلاحظ أنه أصحاب المستوى المتدني هم الذي يحصلون على القروض بنسبة كبيرة.

الشكل 8: توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول

← حصيلة التمويل للفئات الخاصة: (angem, 2017)

الجدول 9: حصيلة التمويل للفئات الخاصة

التمويل			الفئات
المجموع	نساء	رجال	
497 1	543	954	الأشخاص ذوي إعاقة
665 1	60	605 1	المحبوسين المفرج عنهم
394	171	223	ضحايا المأساة الوطنية
95	9	86	المرشحين للهجرة غير الشرعية
63	61	2	الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا
770	1	769	المهاجرين غير الشرعيين عاندين
484 4	845	639 3	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
الجدول 9 يوضح حصيلة التمويل للفئات الخاصة حيث أعلى فئة هي المحبوسين المفرج عنهم
وتلهم فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، والفئتين الأخيرتين هم المرشحين للهجرة غير الشرعية
والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/السيدا.

الخاتمة:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في
التمويل الذاتي، بالإضافة الى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة: الاقتراض
من الأهل والأقارب، الاقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التي يندرج ضمنها جهاز تسيير القرض المصغر الذي هو
حديث النشأة إلا أنه استطاع إنشاء عدد معتبر من المؤسسات المصغرة في صيغ وقطاعات
مختلفة وقدم حلولاً فعالة (عملية وواقعية) لمكافحة البطالة والفقر والتهميش وهذا راجع بدرجة
أولى لملائمة هذه القروض مع الخصائص المالية للمؤسسات المصغرة بالإضافة الى مختلف
الامتيازات التي تمنحها الوكالة لأصحاب المشاريع الفردية.

المراجع :

1.الكتب

صلاح حسن، التطورات و المتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقير، دار الكتاب الحديث، مصر، 2003، ص.29.

2. المذكرات والرسائل والأطروحات

عبد الحكيم عمران، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2006، ص ص 66-67.
يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 19.

3. مراجع أخرى

إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، سطيف، الجزائر 25-28 ماي، 2003، ص.837.

بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، (2006)، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات الممول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 321.

خوني رايح، حساني رقية، أفلاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، سطيف الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص.12.

شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف، ص.63.

عبدالرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 08-09 أبريل 2010.

قدي عبدالمجيد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 08-09 أبريل 2002، ص.143.

Angem, 2017 . <http://www.angem.dz>